ASJP Algerian Scientific Journal Platform
دراسات معاصرة Contemporary Studies
مجلة علمية دولية محكّمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة المركز الجامعي-تيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-988 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297

المجلد: 05/ العدد: 01 (2021)، ص.ص.221/207

# المفارقات في تطبيق المناهج التربوية الحديثة

# Paradoxes in the application of modern educational curriculums

**مصابيح حسين**
Houcme2007@yahoo.fr
**جامعة ابن خلدون تيارت**
**(الجزائر)**

**أ.د. مصابيح مُحَمَّد***
messabihmah@gmail.com
**جامعة تيسمسيلت**
**(الجزائر)**

تاريخ الاستلام 2021/03/02 تاريخ القبول: 2021/04/18 تاريخ النشر: 2021/06/02

**ملخص:**

تقتضي المناهج التربوية الحديثة بمكوناتها المختلفة والمتعددة –من أهداف تربوية، ومحتويات معرفية، واستراتيجيات تكنولوجية تعليمية تعلمية، وتقنيات تقييمية وتقويمية، – وجود مجموعة من المعايير الضابطة التي لا بد منها لتحقيق آداء مقبول ومتميز، ومن ثم الارتقاء بالمنظومة التعليمية إلى الآفاق المنشودة، لبلوغ جودة في مخرجات المؤسسة التعليمية الجزائرية بشقيها العام والجامعي على حد سواء.

وعليه يستلزم الأمر بناء منهاج منفتح على واقعنا المعيش ومنسجم مع الرؤية العالمية للحياة بصفة عامة، لذلك كله فإنه يتعين تنصيب معايير ضابطة لأجرأة المناهج ومراعاة مدى تجسيده على أرض الواقع باستمرار وجعله منهاجا مرنا بعيدا كل البعد عن الجمود، وإخضاعه للتنقيح كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

*المؤلف المرسل.

كلمات مفتاحية: المفارقات–تطبيق المناهج –المناهج التربوية الحديثة.

**Abstract:**

The modern educational Curriculums, with their diverse components - educational goals, cognitive content, educational technological strategies, assessment techniques, - require a set of standards of control which are necessary to achieve acceptable and distinct performance, then raise the education system to the desired levels, to achieve quality in the outputs of the Algerian educational institution, and university.

Accordingly, there is a need to build a program that is open to the standards of control that are constantly referred to, to make it a flexible program far from being static, and to subject it to revision whenever necessary.

**Keywords:** Paradoxes-Application of the curriculum-The modern educational curriculum.

**أهمية المنهج التربوي وأسس بنائه.**

لقد أولت الدول المتقدمة وتلك التي قطعت أشواطا من التنمية عناية فائقة في تخطيط المناهج التعليمية باعتبارها السبيل المرشد والوحيد لبلوغ المرام وتحقيق الطموحات في ضوء نظام تربوي منبني على أسس ومقومات فلسفية واجتماعية وسياسية وحضارية، حيث" إن أي منهج للتربية لابد أن يعتمد على نظرية تربوية، والنظرية التربوية تعتمد بالضرورة على فلسفة تربوية، والفلسفة التربوية لمجتمع ما لا بد أن تعتمد على عقيدة المجتمع وفلسفته وتصوره العام للكون والإنسان والحياة"[(1)].

انطلاقا من كون "الفلسفة تفسير شامل للوجود، يتعامل الإنسان على أساسه مع هذا الوجود، ويتكون هذا التفسير من خمس حقائق جوهرية هي: حقيقة الألوهية، وحقيقة الكون، وحقيقة الإنسان، وحقيقة الحياة، وحقيقة العلاقات والارتباطات الوثيقة بين الحقائق

الأربع السابقة "[2]، فحقيقة الألوهية مدارها البعد العقدي الديني لدى كل أمة من الأمم، وهو بطبيعة الحال أول تساؤل يخطر على بال الإنسان ينبغي الإجابة عليه، ويختلف من أمة إلى أخرى وفقا للملل والعقائد والإيديولوجيات، كما تفسر الفلسفة سؤالا لا يقل أهمية عن سؤال الألوهية، ألا وهو ما حقيقة الكون؟ ويكمن بحث ذلك من خلال الأساس المعرفي بشقيه الميتافيزيقي والطبيعي، وهو أساس آخذ في التحرر من المعتقدات والأساطير يتجلى تدريجيا عن طريق البحث العلمي الذي نستطيع القول إنه أساس إنساني، من حيث إن المعرفة حق مشترك بين البشرية بمختلف أديانها ومعتقداتها ومللها، كما تستمد المناهج مقومها الثالث من ماهية (الحقيقة الإنسانية) في عمقها وتركيبتها، والعوامل المؤثرة فيها في إطار ما يسمى بالبسيكولوجيا، ثم يعتمد في بنيته على (حقيقة الحياة) ،وهي مزيج من معرفة الكون ومعرفة الإنسان، باعتبار أن الإنسان يحيا ضمن الكون، وهكذا تكون ألغاز وجود الإنسان في الكون قد حلت إلى حد ما، بربط العلاقات فيما بين الحقائق المشكّلة لمقومات عمران المناهج، حيث كلما تجلت العلائق البينية كلما حققت الإنسانية انتصارا معرفيا وزادت سيطرتها على طبيعة الكون والوجود .

لذا نجد المناهج التربوية الحديثة بمكوناتها المختلفة والمتعددة من أهداف تربوية، ومحتويات معرفية، واستراتيجيات تكنولوجية تعليمية تعلمية، وتقنيات تقييمية وتقويمية، في حاجة ماسة إلى وجود مجموعة من المعايير الضابطة التي لابد منها لبلوغ آداء مقبول ومتميز، ومن ثم الارتقاء بالمنظومة التعليمية إلى الآفاق المنشودة، لتحقيق جودة في مخرجات المؤسسة التعليمية الجزائرية بشقيها العام والجامعي على حد سواء.

وعليه يستلزم الأمر بناء منهاج منفتح على المعايير الضابطة المشار إليها باستمرار لتجعل منه منهاجا مرنا بعيدا كل البعد عن الجمود، وإخضاعه للتنقيح والتقويم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لنجعل منه وفق هذا التصور" نظاما متكاملا من الحقائق والمعايير والقيم الثابتة، والخبرات والمعارف والمهارات الإنسانية المتغيرة التي تقدمها مؤسسة تربوية إلى المتعلمين فيها بقصد إيصالهم إلى مرتبة الكمال التي هيأهم الله لها، وتحقيق الأهداف المنشودة

فيهم"[3]، و بذلك صارت المناهج التربوية ذات أهمية حساسة في هندسة العملية التعليمية، وعمل جوهري في كل تخطيط تربوي، ومن عوامل التأثير في مفهوم المناهج التربوية:

–اعتماد عوالم المعرفة والتكنولوجيا والمعلوماتية.

–الاستعانة بالدراسات والبحوث المستجدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

–مراعاة متطلبات الحياة العصرية والمتغيرات الاقتصادية الحديثة وقيمها.

مبادئ بناء المنهاج التربوي.

من المبادئ المنهجية التي يجدر بالمختصين مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار عند بناء وتخطيط وإعداد مناهج جديدة[4].

**–1مبدأ الشمولية** : ويهدف إلى بناء المناهج وفق رؤيا شاملة، تأخذ بعين الاعتبار بمبدإ الكلّانية، حيث لا تترك شاردة ولا واردة في تجسيدها لمفهوم التربية والتعليم، ولا يتم ذلك إلا عن طريق المراحل التعليمية بتدرجاتها، كما حسب الأطوار والسنوات قصد ضمان الانسجام العمودي للمدخلات المعرفية المطلوبة.

**–2مبدأ الانسجام** : يهدف إلى اتساق ووضوح العلاقات بين مختلف مكونات المنهاج، ومناسبتها لكل مرحلة من مراحل التعلم، على مستوى تكوين وتأهيل المعلمين والمكونين وتنظيم المؤسسات التربوية على وجه الخصوص، وهو أهم معيار يجب الاعتماد عليه لرفع التحدي.

**–3مبدأ الملاءمة:** يرجى من خلاله تمكين المنفذ للمنهاج من تكييف ظروف الإنجاز الفعلي في الواقع و إمكانية التكفّل الجيد والمقبول بالعملية التعليمية والفئات المستهدفة للتعلم، وعلى الخصوص ظروفهم النفسية والبيداغوجية، الملائمة للمستويات التي صنفوا ضمنها، والتحديات المطلوب منهم مجابهتها للوصول إلى أهدافهم المسطرة.

**–4مبدأ المقروئية** : يتعلق الأمر بما يسمى بالوثائق البيداغوجية التي تعد من مكونات المناهج، والتي يستلزم أن تتسم صياغتها اللغوية بالبساطة، والوضوح والدقّة في التحرير،

لاسيما البرامج الدراسية التي تعد وعاء معرفيا مؤهلا للمتعلمين، حتى يُجعلَ منها أداة سهلة الاستعمال، غير عصية على الفهم.

**-5مبدأ قابلية التقويم**: الهادف إلى جعل المراقبة ممكنة وسهلة لاختبار مدى نجاعة التّعلّمات وفعلها في سلوكيات المتعلم، للتمكين من إجراء تقويم تسييري قائم على الملاحظة والقياس، لإحداث ملاءمة بين أهداف تكوين المناهج والحاجات التربوية المقصودة منه.

**تطور مفهوم المناهج التربوية.**

تنقسم المناهج التربوية إلى قسمين وفق التطور الذي شهدته منذ نشأتها الأولى، يعتبر القسم الأقدم منها تقليديا، لذا تسمى المناهج التقليدية، حيث "تعرف معظم الأدبيات التربوية المنهج التقليدي بأنه: مجموعة من المعلومات التي تكسبها المدرسة لتلاميذها بهدف إعدادهم للحياة، وتتضمن هذه المعلومات مجموعة متنوعة من الحقائق والمفاهيم والمصطلحات والقوانين والنظريات في مجالات المعرفة المختلفة، وتقدم هذه المعلومات من خلال مواد دراسية منفصلة مثل، العلوم والرياضيات و...ويخصص كتاب دراسي مستقل لكل مادة من المواد الدراسية " (5)، فمن خلال هذا التعريف نتوصل إلى أن المفهوم التقليدي للمنهاج كان يعنى به البرنامج الدراسي بمحتوياته المعرفية المختلفة، ومضامينه التعليمية، التي يستعين بها المتعلم لمواجهة الحياة .

أما القسم الآخر فتمثل فيما أصبح يسمى بالمنهاج الحديث، الذي أملته الظروف والمستجدات العصرية بتعقيداتها التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، حيث اقتضى الأمر تطوير المناهج التربوية، وتكييفها حسب الحاجيات والصروف الجديدة، ومن بين الكثير من التعاريف التي جاءت في حق المنهاج التربوي والتعليمي الحديث أنه: " تنظيم وتخطيط لأنشطة المتعلمين بطريقة منظمة ومقصودة، سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدرسة أم خارجها، وسواء كانت مرتبطة بجوانب فعلية أم تدريبية، وينطبق هذا التعريف على تنظيم الأنشطة لوحدة تعليمية صغيرة في إطار إحدى المواد الدراسية أو على الأنشطة المتعددة المرتبطة بعدة مواد دراسية، والتي تستغرق عدة سنوات متتالية"[(6)]

فالمرحلة المستحدثة للمناهج بعد تقليديتها تكمن في عنصر التصميم والتنظيم، والتخلص من فوضى البرامج، وذلك وفق خطة مسبقة ومقصودة، تشمل كل ما يتعلق بالبرامج التربوية والتعليمية مهما كانت، معرفية أو سلوكية أو تدريبية، تماشيا مع قدرات المتعلمين العقلية والبدنية.

ثم شهدت المناهج قفزة أخرى نحو بناء أمتن لبرامجها وخططها لتصنع علائق متسقة بينها وبين ما تعرفه من دينامية مفعلة لموادها، لتصل إلى نظام متكامل، إذ أصبح "المنهاج منظومة متكاملة من العمليات التعليمية التي تقدمها المدرسة ويشمل جميع المواد الدراسية، والأنشطة الصفية واللاصفية." (7) فشمولية المنهاج تجاوزت المخطط الدراسي باعتباره نشاطا صفيا، إلى أنشطة عرضية أخرى عُدّت من اللاصفي حين تمتد العملية التعليمية إلى خارج المدرسة .

لم يكتف القائمون على صناعة المناهج بالمواد الدراسية والأنشطة المجسدة لها داخل الصفوف أو خارجها، بل ذهبوا أبعد من ذلك ليشمل المنهاج كل التجارب والخبرات السابقة ليجعل منها سندا قويا أثناء تنفيذ النشاط التعليمي الماثل، وإن تحدثنا –هنا–عن التجارب والخبرات، فإننا نعني بذلك منفذي المنهاج، من معلمين ومراقبين، وما أحرزوه من نجاحات خلال مسارهم التربوي والتعليمي، لذا عرفه أحدهم بقوله: "المنهج هو مجموعة الخبرات التي تهيئها المدرسة لطلابها داخلها وخارجها، ليتحقق لديهم النمو الشامل، في كل النواحي،"(8) ولم تتوقف أهداف المنهاج المطوَّر عند الحدود الدنيا المتعلقة بتعليم الأجيال وتحضيرهم للحياة عن طريق المعارف، بل تجاوزها إلى تحقيق النمو الشامل في كل النواحي، العقلية والنفسية والبدنية والاجتماعية .

وقد ظهرت فلسفة جديدة ذات رؤيا استراتيجية،ترى أن المناهج ليست برامج ومعلمين ومراقبين وتجارب بقدر ما هي وسائل مجندة تسهم في العمل التعليمي التعلمي، فقالوا في هذا الصدد: "المنهج هو جميع الوسائل التي تستخدمها المدرسة لتوفير الفرص أمام التلاميذ،لاكتساب خبرات تعلم سليمة "(9) حيث إن تجنيد الوسائل المادية والمعنوية، يوفر فرصا متكافئة لجميع المتعلمين،لإكسابهم خبرات تعلم وتكوين مفيدة لهم،مالم تهمل الجوانب

التطبيقية،ويبقى الاهتمام الزائد والمركزعلى الحقول المعرفية مقتصرا على الجوانب النظرية في أحسن الأحوال،في حين ينبغي ان يستفيد المتعلمون من مزايا النشاط والتجريب الذي يوفر لهم تعلم الكثير من المهارات والاتجاهات والقيم التي لا يمكن ان تتحقق لهم عن طريق الدراسة النظرية وحدها. (10)

**مفارقات تطبيق المنهاج في المدرسة الجزائرية:**

قبل التطرق لمفارقات تطبيق المنهاج التربوي التعليمي في المدرسة الجزائرية–وهي انتقادات موجهة للمنهاج في جانبه التنفيذي– لا بد أن نبين عمدة الأسس المقومة للمنهاج، وأهم مبادئ بنائه، فإن أتينا إلى عمدة الأسس على الإطلاق فهو الأساس الفلسفي الذي يختلف حتما من بيئة إلى أخرى ومن أمة إلى أخرى، في حين نجد الأسس الأخرى ،النفسي والاجتماعي والمعرفي لا تكاد تبين بين أمة وأمة مختلفة عنها، فالأساس الفلسفي يتجلى من خلال مجموعة من الركائز أهمها: (11)

**–1**اهتمام المنهاج باحترام شخصية المتعلم وأهمية دوره في المجتمع.

**–2**الاهتمام بفكر المتعلم وذكائه.

**–3**الاهتمام بقدرة المتعلم على التفكير الناقد.

**–4**الاهتمام بإتاحة الفرص المتكافئة أمام المتعلم.

**–5**الاهتمام بحرية التعبير بالطريقة التي يراها المتعلم مناسبة،بشرط احترام وجهات نظر الآخرين.

**–6**الاهتمام بحرية اختيار العمل المناسب من خلال انتقاء الخبرات المدرسية التي تساعده على تحقيق ذلك.

هذه الركائز قائمة على مباديء بناء المنهاج والتي أهمها: مبدأ الانسجام،الذي يهدف إلى اتساق ووضوح العلاقات بين مختلف مكونات المنهاج، ومناسبتها لكل مرحلة من مراحل التعلم،ومبدأ الملاءمة، الذي يُمكّن منفذ المنهاج من تكييف ظروف الإنجاز الفعلي في الواقع و إمكانية التكفّل الجيد والمقبول بالعملية التعليمية والفئات المستهدفة للتعلم.

أما ما تعلق بالناحية النفسية للمتعلمين،التي يراعيها الأساس النفسي للمنهاج،فهي تركز اهتمامها على الجوانب السلوكية للمتعلم ومدى علاقاتها بالنمو الجسمي والعقلي والوجداني لديه، والتي من خلالها تبرز خصائص الأفراد وميولاتهم، ورغباتهم وحاجاتهم،حيث إن المناهج التعليمية توظف البحوث النفسية للأسباب الآتية : (12)

–الوقوف على استعدادات المتعلم ورغباته في التعلم.

–الوقوف على ما يمتلكه المتعلم من خصائص عقلية ونفسية وبدنية واجتماعية وما لديه من دوافع للتعلم.

–اختيار التعلمات المناسبة لاستعدادات كل متعلم وقدراته ودافعيته، واحتياجاته.

وبعد استعراضنا لأهم المرامي التي يهدف إليها المنهاج التربوي الحديث، يمكننا بيان جملة من الانتقادات التي وجهت له نظرا لعدم إحرازه جل ما كان يرمي إليه، ويتجلى القصور الذي يعانيه في عدم القدرة على تنفيذه وتطبيقه كما كان ينتظر ميدانيا، حيث إن منظومة المناهج عانت من الصعوبات المتمثلة في ضعف الترابط والتفاعل بين مكوناتها المختلفة (13) ولم توفق في تحقيق جل أهدافها التي استحدثت من أجل بلوغها (14) وفي مايلي، سنتطرق لبعض العوائق التي شكلت مجموعة من التناقضات أو المفارقات في تطبيق المنهاج وهي تتعلق في بعض العوامل المؤثرة في بناء المنهاج من جهة، وبعض الإجراءات المؤثرة في عدم التحكم في المخرجات بالقدر والكيفية التي سطرها المنهاج، وعلى رأس ذلك كله مايلي:

**–1**مشكلة ملاءمة الهياكل التربوية.

**–2**مشكلة المسار الدراسي الموحد والإجباري.

**–3**مشكلة التقيد بالبرنامج الموحد.

**–4**غياب العمل بمشروع المؤسسة.

**أولا: مشكلة ملاءمة الهياكل التربوية**

من العوامل المؤثرة في تنفيذ المنهاج وتطبيقه على أرض الواقع، مبدأ الانسجام والملاءمة-كما أسلفنا الذكر- خصوصا ما تعلق بتنظيم المؤسسات التربوية، والمراد منه ليس التنظيم التقليدي المتعارف عليه الذي لم يتغير منذ أن تأسست المدرسة الجزائرية في ظل (جزائر الاستقلال) إلى يومنا هذا، والذي نراه يلزم المنفذ على اتباع تعليم منمّط وإجباري يخضع في عمومه إلى التصاميم النمطية التقليدية لحجرات الدرس التي نجدها متشابهة عبر كل أرجاء الوطن من حيث سعة الاستيعاب المكثف (بين 30 إلى40تلميذا)، مؤثثة بطاولات وكراسي خشبية لم يطرأ عليها أي تغيير، تتقدمهم سبورة للكتابة، ومكتب للمعلم، أنشئت هكذا لتبرز أهمية وهيبة المعلم، ولتمكن من امتصاص أكبر قدر ممكن من المتعلمين دون مراعاة الفروقات العمرية والعقلية والجنسية والطاقات الفردية التي تختلف من متعلم لآخر، في حين إن تصنيف المتعلمين وفق الفروقات الفردية والميولات النفسية هو الهم الأول الذي يجب مراعاته إن أردنا النجاعة والنجاح في مخرجات المدرسة المعاصرة .

**ثانيا: مشكلة المسار الدراسي الموحد والإجباري:**

ومن مبادئ الملاءمة أيضا يتوجب" تمكين المنفذ للمنهاج من التكفّل الجيد والمقبول بالعملية التعليمية والفئات المستهدفة للتعلم،" (15) إلا أنه في ظل الهيكلة الرسمية البيداغوجية التقليدية المحسومة مسبقا من طرف الوصاية يستحيل تحقيق هذا المبدأ، حيث لا يمكن لمنفذ المنهاج سواء كان مديرا أم مفتشا أم معلما من تجسيد التكفل الجيد بالعملية التعليمية التعلمية، لسبب بسيط هو: كونه محاصرا ببرنامج رسمي لا يمكنه أن يحيد عنه قيد أنملة، خاصة فيما يتعلق بالفئات المستهدفة للتعلم...؟

فالمعلم كيفما كان يجد نفسه في مواجهة كتلة واحدة من المتعلمين لا يمكنه تصنيفهم إلى فئات-كما هو مطلوب-بل هو مطالب بتقديم التعلمات للكل وفي الآن نفسه، فأنجع طريقة ينتهجها في هذه الحال، هي الوسطية، بغية إرضاء الجميع، لكنه يصطدم بفئات ثلاث: فئة النجباء وهم قلة، وفئة المتوسطين وهم عدد معتبر، وفئة مكافئة لهذه الأخيرة وهم فئة تجمع خليطا من المتعلمين غير المبالين أو قليلي القدرة على التركيز والاستيعاب، أي الفئة

التي تشكل هاجسا للمختصين والقائمين على تنفيذ المنهاج، خوفا عليها من التسرب ومقاطعة الدراسة، وتترك فئة النجباء وكذا المتوسطين لقدرها، تحسم جنبا إلى جنب مع غيرها كل أطوار التعليم بتعداد أعوامها الإثني عشر، فما الفرق بين النجباء وغير النجباء في هذه الحال ؟

**ثالثا: مشكلة التقيد بالبرنامج الموحد.**

ومن المفارقات في تنفيذ المنهاج التربوي المعاصر، نقف على محاصرة المنفذ الميداني للمنهاج – معلما كان أو مربيا–ببرنامج دراسي ثقيل لا يُمكّنُهُ من تكييف ظروف الإنجاز الفعلي في الواقع، ولا يتيح له مراعاة الفروق الفردية للمتعلمين ولا الأخذ بأيدي النجباء منهم، لإنقاذهم من الرهن بين الفئات غير المهتمة أو غير القادرة، حيث يجد نفسه في سباق مع الزمن لتنفيذ البرامج وليس تنفيذ المناهج، فإذا كان المنهاج المعاصر يهدف إلى إيجاد موقع هام للمتعلم في مجتمعه، وصقل شخصيته قبل تقلد أي دور له في المجتمع فما مدى تَحَقُّقِ ذلك على أرض الواقع؟

**أ–احترام شخصية المتعلم وأهمية دوره في المجتمع:**

إن السؤال المطروح هنا يتعلق بكيفية احترام شخصية المتعلم، فإذا كنا نُكبّلُ الطاقات النشطة ونجعلها في دائرة واحدة مع الطاقات الخاملة، فأي احترام أسديناه للنشطاء والنجباء؟ وهنا تكمن أهمية دور المتعلم في المجتمع، ليس كل من يلج إلى المدرسة يشكل أهمية ذات بال للمجتمع، إذا كنا نتعامل مع مخرجات المدرسة والجامعة تعاملا اقتصاديا، فالمجالات البحثية في سائر العلوم والتكنولوجيا تحتاج منا الاهتمام بفئة النجباء والنشطاء من المتعلمين بالدرجة الأولى، ثم تأتي مكانة البقية الباقية، حسب معايير السوق العالمية في تعاملاتها مع الموارد البشرية.

**ب–الاهتمام بفكر المتعلم وذكائه:**

إن الاهتمام بفكر المتعلم وذكائه يبقى بعيد المنال في ظل شمولية التعليم، وشمولية المناهج، حيث إن السياسة التعليمية تركز على الجانب الاجتماعي للمجتمع وترى فيه تجسيدا لتكافؤ

الفرص بين مجمل المتعلمين، لكن في الوقت نفسه تغفل مبدأ الرعاية الخاصة للنخب التي تشكل بنكا غنيا بالطاقات العلمية التي يمكنها أن تساهم في إطلاق ثورة أو نهضة تنموية للوطن في شتى المجالات.

**ت–الاهتمام بقدرة المتعلم على التفكير الناقد:**

قدرة المتعلم على التفكير الناقد مرهونة بحرية التفكير وشحذ الذكاء، عن طريق ترسيم وبناء التعلمات بالبحث والاستقصاء والتجريب والاستنباط، لا الاعتماد على جاهزية المعلومة إذ لا يُمكنُ بلوغ ذلك إلا بالتّعلم التّعاوني، والنشط في إطار زُمَرٍ وفرقِ بحثٍ متحررة من كل القيود، إلا من خبراء موجهين يُلجأُ إليهم عند الضّرورة .

**ث–الاهتمام بإتاحة الفرص المتكافئة أمام المتعلم:**

إن مبدأ إتاحة تكافؤ الفرص أمام المتعلمين بالمفهوم الاجتماعي يكمن في العدالة الاجتماعية بين سائر أبناء المجتمع في أخذ حقوقهم في التعليم والتعلم، أما بالمفهوم البراغماتي الاقتصادي العميق للعبارة فيعني فتح الطريق أمام كل الأذكياء لبلوغ مطامحهم ومن ثم المساهمة في النماء بابتكاراتهم وإبداعاتهم العلمية، لكن ما يحدث في تنفيذنا لمناهجنا لا يزال تقليديا لم يرق إلى أدنى معايير الحداثة، طالما بقينا ننظر إلى كل المتعلمين بعين واحدة، وما يترتب عليه هو عدم تحقيق النجاعة المطلوبة، وبالتالي هدر الجهود والطاقات بدون مقابل.

**رابعا: غياب العمل بمشروع المؤسسة.**

يعد مشروع المؤسسة أهم رهان تربوي تعليمي معاصر ومسؤول، بإمكانه تحسين المردودية المدرسية، والإسهام في تفتح طاقات المتعلمين، كمستهدفين أساسيين من الأنشطة المقررة، من خلال المنهاج بجميع وسائله، مادية كانت أو بشرية، تحت إشراف نخبة من الأساتذة المنخرطين وتنسيق رئيس المؤسسة، لتحقيق مجموعة من الغايات وبلوغ مستويات تعليمية ذات جودة، وإن كان مشروع المؤسسة يتسم بالخصوصية في التجسيد والصرامة في التنفيذ، فهذا لا يعني التفريط به كليا، إذ يجدر بنا على الأقل العمل به على مستويات منتقاة بعناية وفي إطار معلوم ومحدود، حسب الحاجات الملحّة للوطن، حيث بإمكان مشروع المؤسسة أن

يمدّ البحث العلمي بالروافد البشرية الجيدة التي يحتاجها في كل وقت وحين، لا سيما إذا كانت المشاريع موجهة لفئة النجباء و فائقي الذكاء لاستثمارهم في مجالات العلوم الدقيقة كالرياضيات والفيزياء والتكنولوجيا، وتهيئتهم للتعليم العالي المتخصص لتكوّن منهم نخب النخب البحثية القادرة على الابتكار والإبداع، بدلا من تركهم تائهين لمصائرهم دون فائدة تذكر، أو مفكرين في الهجرة دون رجعة.

**خاتمة:**

تعيش المناهج التربوية الجزائرية جملة من المفارقات على مستوى التنفيذ تجعلها عصية في أيدي القائمين عليها، بعيدة عن أهدافها التي بنيت وصممت من أجلها، إذ يواجه تطوير الواقع التربوي والتعليمي عامة مشكلات مستعصية الحل، لدرجة أن كل القائمين على مجالات التربية والتعليم شاعرون بالمشكل الذي تعاني منه المنظومة، لكنهم غير قادرين على التغيير للأحسن، عكس ما هو عليه حال المناهج لدى الدول الغربية، وفي هذا الخضم حاولنا تسجيل المقترحات لتجاوز المفارقات الميدانية في تنفيذ المناهج :

**-1**لا بد من إدراك حاجة المناهج في الوقت المناسب، ممن لديهم علم وخبرة بطبيعتها وطرائق تقويمها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ونعني بذلك علماء التربية والباحثين المتخصصين فيها.

**-2**تجنب الاعتماد الكلي والملزم على التعليم الشمولي التقليدي، حتى وإن طورت هياكل الاستقبال وجهزت بأحسن التجهيزات.

**-3** خلق مجال للتعليم التنافسي والمتخصص لا سيما على مستوى المدارس الخاصة، وذلك حسب ميول ورغبات المتعلمين، وتلعب فيه الوصاية دورها كمراقب فقط، في إطار مشروع المؤسسة.

**–4** تقليص عدد المواد الدراسية بالنسبة للمدارس التي تقدم مناهج متخصصة، لاستثمار الوقت في المواد الأساسية، وقد يؤدي ذلك إلى تقليص في الزمن وبلوغ الكفاءات المطلوبة في ظرف وجيز(إنهاء مناهج الرياضات خلال 6 سنوات بدلا من 12 سنة)مثلا، وهكذا.

**–5**اعتماد التدريس المتخصص لفئات النجباء والأذكياء، في إطار مشروع المؤسسة، عن طريق التعليم بالزُمَر أو الفِرَق حسب الفروقات الفردية للمتعلمين و ميولاتهم الفكرية، وذلك على مستوى مدارس خاصة نموذجية (واحدة على الأقل في كل ولاية) على مستوى الوطن، لتعمم العملية بعد ذلك على مستوى كل بلدية إن أمكن .

**–6** تقوم الدولة بإنجاز الهياكل التربوية وفق معايير عصرية، وتؤجرها لمستثمرين خواص كل حسب حاجته، وحسب المجال الذي تخصص في تدريسه.

**–7**ترعى المؤسسات الاقتصادية وتسير التخصصات التي تراها مكملة، وتستطيع أن تمدها بالموارد البشرية المكونة.

**–8** الإبقاء على نمط التعليم الملزم والشمولي لكل من يريد ذلك ولا يرغب في التخصص، من المتعلمين غير المهتمين أو ثقيلي الإدراك أو حتى الفئات متوسطة الذكاء.

**–9** ومن الغايات التي يتم بلوغها في حال اعتماد مشروع المؤسسة على النمط المشار إليه آنفا:

أ– رسم مسارات وجسور مبكرة للتخصصات الاستراتيجية التي يحتاجها الوطن بإلحاح، كالعلوم التكنولوجية الدقيقة، وعلوم التحكم في الصناعة العصرية، والبحث العلمي النشط والمستمر.

ب–تحقيق أهداف المنهاج المعاصر والتي على راسها الاهتمام بحرية التعبير بالطريقة التي يراها المتعلم مناسبة، في ظل احترام وجهات نظر الآخرين.

ج– تحقيق مبدأ حرية اختيار العمل المناسب اعتمادا على انتقاء الخبرات المدرسية التي تساعد على تحقيق ذلك، و القدرة على بلوغ الكفايات التي رسّمها المنهاج.

ح- الحدّ من ظاهرة الهجرة خارج الوطن بحثا عن تحقيق الطّموحات في الدّراسات العليا والبحث العلمي.

خ- الاستثمار الجيد و الأنجع للدولة في مخرجات مؤسساتها التربوية والتعليمية من الموارد والطاقات البشرية المؤهلة، والقادرة على التغيير الأمثل في اقتصاد الوطن .

—

**الهوامش:**

.**1**أحمد علي مدكور، مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة،2001، ص13.

.**2**المرجع نفسه، ص33.

.**3**المرجع نفسه، ص14.

.**4** –ينظر: المرجعية العامة للمناهج، اللجنة الوطنية للمناهج، القانون التوجيهي للتربية بالجزائر رقم 04 – 08المؤرخ في 23يناير2008.

.**5**فوزي عبد السلام الشربيني وآخرون، المناهج مفهومها وأسس بنائها، مركز الكتاب،2015 مصر، ص 12.

.**6**شوقي حساني محمود حسن، تطوير المناهج رؤية معاصرة، المجموعة العربية،2009، ص 25.

.**7**المرجع نفسه، ص 25.

.**8**المرجع نفسه، ص26.

.**9**مُحَمَّد سليم صابرو آخرون، بناء المناهج وتخطيطها، دار الفكر،2006، الأردن.ص13.

.**10**ينظر: المرجع نفسه، ص14.

.**11**سعدون محمود الساموك، وهدى علي جواد الشمري، مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل،2005، عمان، ص 108.

.**12**ينظر: سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، المنهاج التعليمي والتدريس الفاعل، دار الشروق،2006، عمان الأردن، ص147.

.**13**ينظر: مُحَمَّد سليم صابرو آخرون، بناء المناهج وتخطيطها، ص18.

.**14**نتحدث هنا عن المنهاج التربوي المعاصر الذي اعتمد المقاربات النشطة لتحقيق الكفاءات في مختلف المجالات المعرفية والمهنية.

.**15** –ينظر: المرجعية العامة للمناهج، اللجنة الوطنية للمناهج، القانون التوجيهي للتربية بالجزائر رقم 04 – 08المؤرخ في 23يناير2008.

**المراجع:**

.**1**أحمد علي مدكور، مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها، دار الفكر العربي،2001 ، القاهرة.

.**2**سعدون محمود الساموك، وهدى علي جواد الشمري، مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل،2005، عمان.

.**3**سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، المنهاج التعليمي والتدريس الفاعل، دار الشروق،2006، عمان الأردن.

.**4**شوقي حساني محمود حسن، تطوير المناهج رؤية معاصرة، المجموعة العربية،2009.

.**5**فوزي عبد السلام الشربيني وآخرون، المناهج مفهومها وأسس بنائها، مركز الكتاب ،2015، مصر.

.**6**مُحَمَّد سليم صابرو آخرون، بناء المناهج وتخطيطها، دار الفكر،2006، الأردن.

7.-المرجعية العامة للمناهج، اللجنة الوطنية للمناهج، القانون التوجيهي للتربية بالجزائر رقم 04 -08المؤرخ في: 23يناير2008.